تجربة التحديث عند مصطفى كمال اتاتورك ورضا شاه بهلوي
دراسة مقارنة

أ.م.د. محمد داخل كريم أ.م.د. شذى فيصل رشو

Received: 19/1/2020 Accepted: 30/2/2020 Published: 2021

تجربة التحديث عند مصطفى كمال اتاتورك ورضا شاه بهلوي
دراسة مقارنة

أ.م.د. محمد داخل كريم أ.م.د. شذى فيصل رشو
جامعة الحمدانية
dr.mdksh@gmail.com

المستخلص:

ان عملية التغيير والاصلاح في المؤسسات المختلفة للدول والتي من شأنها نقل حالة الدول من واقع قديم او محافظ الى واقع اكثر تجديدا ويتناسب مع متطلبات التطور في العالم، يمكن ان نطلق عليه عملية التحديث وهي الصفة التي ميزت تركيا وايران خلال عهدي مصطفى كمال اتاتورك ورضا شاه بهلوي ، واللذان بدءا بعدة اجراءات واعمال بنيت على اصدار سلسلة من القوانين والانظمة والتعليمات شملت الجانب الدستوري وتنظيم العمل السياسي بما يضمن اطلاق الحريات العامة وتقوية النظام البرلماني وضمان الحقوق المدنية ،كذلك تطوير اداء وطرق عمل المؤسسات الاقتصادية بما يضمن تحقيق المنفعة العامة والخاصة وزيادة موارد الدولتين، فضلا عن اجراءات شملت الجانب الاجتماعي والثقافي وتغيير بعض الممارسات العامة المرتبطة بالعادات والتقاليد والثقافات القديمة بما يتناسب مع الواقع العالمي الجديد، وعملت النشأة الخاصة لكلا الزعيمين من تدرج عسكري وقيادي في نجاحهما باجراء تلك التغييرات لاسيما من خلال بروزهما بعملية بناء دولة تركيا وايران الحديثتين وقيادة البلاد بقوة وحزم وفرض الكثير من الاجراءات الجديدة على المجتمع بالرغم من المعارضة الشديدة لبعض منها لاسيما فب ايران وخصوصا في الجانب الاجتماعي والثقافي ومواجهة المؤسسة الدينية القوية في ايران، واستفاد كلا الزعيمين من التاريخ العسكري لهما وسيطرتهما على المؤسسة العسكرية مما اوجد حالة من الاستقرار السياسي، وعدم وجود معارضة قوية لهما مما ساهم ايجابا في عملية التحديث في تركيا وايران .

الكلمات الافتتاحية: التحديث – اتاتورك – رضا شاه.

تجربة التحديث عند مصطفى كمال اتاتورك ورضا شاه بهلوي
دراسة مقارنة

أ.م.د. محمد داخل كريم أ.م.د. شذى فيصل رشو

المقدمة :

للتحديث تعاريف متعددة مختلفة لكنها ذات مدلول واحد، فالتحديث عملية تغيير في المؤسسات والانظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تهدف الى نقل المجتمع المراد تحديثه من حالة توصف بأنها قديمة أو تقليدية الى اخرى توصف بأنها حديثة ، الغرض منها تنمية وتطوير المجتمع في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة وفق تجارب سبقتها اليها دول اكثر تطوراً وتقدماً وغالباً ما يؤخذ بتجارب الدول الغربية، وأختلفت الاراء حول دوافع التحديث فيرى بعضها في الحاجة للتغيير الشامل دافعاً قوياً وبعضها الاخر يؤكد أنه نتيجة تفاعل والتقاء عناصر ثقافات دول مختلفة والذي يؤدي الى بروز عنصر التقليد في الدول المتخلفة للنمط الذي سارت عليه الدول المتقدمة ، في حين يرى اخرون ان بذور العصرية موجودة اصلاً في المجتمعات التقليدية والتي تدفع الى التحديث ، لكن تلك الاراء تتفق على شمول التحديث لجوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية كافة ، ولهذا فأن هناك فرقاً بين الاصلاح والتحديث، فالأول يعني اصلاح جوانب معينة دون التعرض الى تغيير جوهري في المجالات كافة، بينما التحديث يعني التغيير الجذري لمرافق الحياة كافة. ونظرا لأهمية هذا الموضوع لبيان مدى التطور الحاصل في بناء الدول الحديثة ، فقد ارتأينا دراسة حالة التحديث التي جرت في كل من تركيا وايران لاسيما وان التحديث في هاتين الدولتين قد تم في فترة متقاربة مطلع العشرينات من القرن العشرين وعلى يد الزعيمين مصطفى كمال اتاتورك و رضا شاه بهلوي اللذان تشابها كثيرا في رؤيتهما لواقع مجتمعهما وضرورة تغيره وفق النمط الاوربي ولكل المجالات الاجتماعية والدستورية والاقتصادية والعسكرية ، ثم عمل مقارنة بين اداء الزعيمين ومدى التشابه والاختلاف بينهما ومستوى التطبيق العملي لهذه التحديثات .

الواقع الاصلاحي في تركيا وايران قبل تجربتي التحديث:

لاشك أن تجربة التحديث التي شهدتها كل من دولتي تركيا وايران الحديثتين منذُ عشرينات القرن العشرين ولا سيما خلال عهدي مصطفى كمال اتاتورك ورضا شاه بهلوي قد كان لها جذور في كلا الدولتين اشبه بالإصلاحات منها الى التحديث، هذه الاصلاحات التي شملت مجالات متعددة ومؤسسات وانظمة مختلفة ، ويتفق اغلب الباحثين بأن الثورة الفرنسية 1789م وما نتج عنها من اشاعة مبادئ الحرية والمساواة والاخاء وانتشار الفكر الليبرالي ودعاة حقوق الانسان والاصلاحات السياسية والمجتمعية كان لها الاثر البارز في تحفيز السلاطين في كلا للقيام بالإصلاحات في الدولة العثمانية [1].

ففي تركيا كانت الحركة الاصلاحية الاولى قد بدأها السلطان احمد الثالث (1703-1730م) الذي تأثر بالمدرسة العسكرية الاوربية الحديثة محاولاً تقليدها في مجال تطوير السلاح[2] ، تبعه في ذلك مجموعة من السلاطين الذين حاولوا السير على منهجه لا سيما بعد ملاحظتهم الضعف الواضح في القدرات العسكرية العثمانية امام التفوق الاوربي وبمجيء السلطان محمود الثاني (1808-1839م) الذي اتخذ قرار اكثر جرؤه في عملية اصلاح الجيش والقدرات العسكرية العثمانية بإلغائه قوات الانكشارية الذين وبحسب رأييه السبب الرئيس في تراجع قدرات الدولة العثمانية ، نظراً لنهجهم القديم

وتبعيتهم الى غير سلطة الدولة وكثرت مؤامراتهم عليها وتنصيبهم السلاطين بحسب رغبتهم[3] ، ولإنجاح قواده هذا فقد استعان محمود الثاني بالضباط البريطانيين والالمان واهتم بأنشاء المدارس العسكرية والمدراس الساندة لها لتدريب الاطباء والجراحين، كذلك اهتم بالتعليم الابتدائي والثانوي وادخال المناهج والعلوم الحديثة وارسل لأجل ذلك الشباب العثماني الى المدن الاوربية لدراسة العلوم المختلفة[4]. فضلاً عن ذلك فقد اجرى السلطان محمود الثاني اصلاحات في المجال الاقتصادي بمحاربته الاقطاعيين من العسكر والتابعين لهم ومصادرة الاراضي التي كانت بحوزتهم واستفاد من مدخولات هذه الاقطاعيات الكبيرة بأضافتها الى ميزانية الدولة، واستخدامها في تطوير الجانب الصناعي وزيادة الانتاج المحلي وبخاصة معامل النسيج[5]، كما اولى محمود الثاني اهتماماً بالجوانب الادارية للدولة واعطاءها صبغة حديثة تتناسب مع التطور الاداري في اوربا وذلك عندما انشأ وزارات الخارجية والداخلية والخزانة، ثم سحب سلطة رجال الدين في مجال الوقف بأنشائه وزارة الاوقاف واضاف بذلك مورداً مالياً كبيراً لخزينة الدولة[6]. وفي جانب اخر فقد اولى محمود الثاني اهتماماً بالجانب الاجتماعي للدولة عندما اعتمد لباساً حديثاً لأفراد الجيش محاولاً تقليد اللباس الاوربي واظهر ذلك على نفسه لتغيير مظهره الخارجي شكلاً ولبساً ، وحضوره الاحتفالات الرسمية والعامة ولا سيما التي تقيمها القنصليات الاجنبية [7]، كما اهتم بإصلاح طرق المواصلات والنقل بين ولايات الدولة وقام بتغيير حكام اغلب ولايات الدولة بأخرين مواليين له[8]. في عام 1939م حدث تطور نوعي في عملية الاصلاح بعد تولي السلطان عبد المجيد الاول العرش العثماني (1839-1877م) وذلك بأصداره مرسوم كولخانه[9] في 3 تشرين الاول 1839م وفيه جرت عمليه اصلاح ادارة الدولة المدنية والعسكرية ، فقد سنت عدة قوانين في مجال المحاكمات الجزائية وحرية العقيدة والاديان وحماية حق التملك ومحاربة الفساد الاداري وتحسين نظام الرسوم والضرائب والتجنيد العسكري[10]. وقد لقيت هذه الاصلاحات ترحيباً من لدن الدول الاوربية التي عدتها خطوة في الاتجاه الصحيح لمنح مزيد من الحريات للشعوب المنضوية تحت لواء الدولة العثمانية ولا سيما الاقليات الدينية منهم على انه في ذلك الوقت لاقى معارضة من قبل رجال الدين الذين عدوه منافياً للشرع الاسلامي وابتعاداً عن الاصول التاريخية والثقافية للعثمانيين [11]. ولم تثني هذه المعارضة السلطان عبد المجيد الذين استمر بنهجه الاصلاحي الذي توجه بإصدار خط شريف همايون 1856م والذي جاء بعد هزيمة العثمانيين بحرب القرم امام روسيا (1853م-1856م) وما نتج عنها من ضغط خارجي على الدولة العثمانية لتقديمها تنازلات واصلاحات اكثر جدية وعليه فقد كان خط همايون تأكيداً لما جاء في مرسوم كولخانة واضاف عليه اعطاء حقوق وامتيازات اكثر لرعايا الدولة العثمانية وذلك بإعطائهم حقوق متساوية بغض النظر عن اصولهم العرقية او الدينية[12]. الى جانب اصداره المرسومين السابقين فقد اولى عبد المجيد الاول اهتماماً بإصلاح نظم التعليم ومحاولة ادخال المناهج الحديثة والاوربية ، وأنشأ كذلك المدارس والكليات العالية والكليات الحربية ، كما عدل في قوانين التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية والرسوم والضرائب وانشاءه محاكم خاصة للتجارة مع اوربا[13] ، واضاف اليها اصداره قانون الاراضي (الطابو) في عام 1858م والحاقه بمجموعة من القوانين التجارية لتنظيم عملية

الملكية والعائدية للاراضي الخاصة والزراعية ، كذلك اصداره قانون الولايات لسنة 1864م لتنظيم وادارة تلك الولايات وتوزيعها ومدى الصلاحيات ومسؤوليات حكامها [14].

كان العام 1876م مكملاً لمسيرة الاصلاحات التي شهدتها الدولة العثمانية وذلك بإعلان الدستور مع بداية تسلم عبد الحميد الثاني العرش وهو ما اطلق عليه بالمشروطية الاولى والذي كان محاولة جدية لتقييد سلطة السلطان واعطاء دور اكبر للسلطات التشريعية والقضائية والتمثيلية ، وأقر هذا الدستور النظام البرلماني لتشكيل مجلسي اعيان (الشيوخ) والمبعوثان (النواب) وهي محاولة من قبل الاصلاحيين والقوميين الاتراك لبناء دولة حديثة بعيدة عن التقاليد والثقافة الاسلامية[15] ، الا ان السلطان عبد الحميد لم يكن يقبل بهذه التغيرات في كيان الدولة العثمانية فأستغل اندلاع الحرب مع روسيا ليجمد عمل الدستور واطلاقه لفكرة الجامعة الاسلامية لتوحيد صفوف المسلمين تحت القيادة العثمانية ولمواجهة التيارات الفكرية الحديثة ضدهما[16]. وبالرغم من اجراءات عبد الحميد المضادة للنهج الفكري المؤيد للتحديث والاصلاح الا انه حاول القيام بعدة اعمال اصلاحية لدعم مركزه الداخلي ومنها الاصلاحات العسكرية لزيادة اعداد القوات وتشكيل لجان التفتيش العسكري والاستعانة بالضباط الاوربيين لتدريب الجيش[17] ، وقد قادت اصلاحاته تلك الى تقارب كبير مع المانيا التي شهدت في عهده العلاقات العثمانية – الالمانية تطوراً كبيراً كانت في مقدمة الاسباب التي جعلت من الدول الاوربية ولا سيما بريطانيا وفرنسا تفكر جدياُ في اسقاط الدولة العثمانية[18].

واضاف عبد الحميد الى عهده جملة اصلاحات اخرى تمثلت بأنشائه المدرسة الملكية لتخريج موظفي الدولة وتأسيس كليات مختلفة في العلوم الانسانية والسياسية والآداب والتجارة والطب والهندسة والشؤون المالية ، وفي عهده افتتحت جامعة استانبول 1900م[19] .

بالرغم من كل الاجراءات الاصلاحية التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني على ان الغاءه العمل بالدستور كان تعبيراً واضحاً عن معارضته لتحديث الدولة وفق النهج الغربي وهو ما الب عليه الاعداء من القوميين الاتراك والليبراليين لا سيما العسكر منهم والذين استطاعوا في العام 1908م من الانقلاب عليه وخلعه العام التالي وتنصيب اخاه محمد رشاد (محمد السادس) واعلان العودة للعمل بدستور 1876م[20] . وكانت الجهة التي قامت بالتغيير هي جمعية الاتحاد والترقي التي قادت الدولة بشكل فعلي طيلة السنوات اللاحقة وحتى نهاية العهد العثماني ومنها ظهور الوزراء والقادة العسكريين الذين قادوا عملية التغيير والاصلاح الذي يمكن ان نعده بدايات التحديث الحقيقي في تركيا[21].

ففي عهد الاتحاديين ظهرت الجمعيات والنوادي والمنتديات على النمط الغربي والتي شملت كل انواع الفكر والفنون والاداب والسياسة وصدرت المجلات وانتشرت الدعاية القومية التركية عبر الاناشيد والاغاني والاشعار والمحاضرات ، وانتشر التعليم للنساء وتوظيفهن في المجالات كافة وحُدثت انظمة التعليم الثانوي والجامعي بأدخال المناهج الغربية عليها[22] ، وقد ظهرت الحاجة الفعلية للنساء في تركيا عند اندلاع الحرب العالمية الاولى 1914-1918م بأشغالهنَ دور الرجال في وظائف الدولة وهو ما زاد من قيمة المرأة في تركيا والتي بدأت تأخذ حقوقاً جديدة لم تعهدها في العهد العثماني ومنها صدور قانون 1916م للسماح بالنساء بحق الطلاق ومنع تعدد الزوجات ودمجت محاكم الاحوال الشخصية بوزارة العدل[23] . أما في ايران فقد كانت هناك محاولات اصلاحية خلال العهود

المختلفة التي حكمت ايران قبل وصول رضا شاه الى السلطة ، فأيران التي كانت جزءاً من الدولة الاسلامية منذُ عهد الخلافة الراشدة مروراً بالعهود الاموية والعباسية وصولاً الى الدويلات التي حكمت بعد الغزو المغولي حتى قيام الدولة الصفوية مطلع القرن السادس عشر الميلادي والتي اعطت لأيران هوية موحدة وقوة اقليمية كبيرة دخلت تنافساً شديداً مع القوى المحيطة بها ولا سيما الدولة العثمانية [24]، واستمر قيام هذه الدولة حتى نهاية القرن الثامن عشر وظهور القاجارية التي حكمت منذ 1796م وحتى عام 1925م بظهور رضا شاه واعلان الحكم البهلوي[25]، وخلال العهدين الصفوي والقاجاري وما تخللهما من تطورات واحداث وبروز قوة محلية كفترة حكم نادر شاه 1736-1747م[26] ، وكريم خان الزند 1750-1779م[27] ،دخلت ايران في صراع طويل مع جارتها الدولة العثمانية وكانت من سماتها الحروب الكثيرة ومعاهدات متعددة والتغير الدائم للحدود بينها ولهذا فأن التاريخ الايراني العسكري قد طغى على كثير من الجوانب ولا سيما اصلاح وتحديث الدولة ، الا ان الهزائم العسكرية التي منيت بها ايران في القرن التاسع عشر والتغلغل الاوربي والامتيازات التجارية اجبر الملوك القاجار على محاولة القيام ببعض الاصلاحات لتقوية الدولة واعادة الهيبة لها ، وكانت اولى هذه المحاولات في عهد عباس ميرزا حاكم اذربيجان وولي العهد القاجاري عندما قام بأعادة تنظيم الجيش وتسليحه وانشاء جيش نظامي على النمط الاوربي متأثراً بذلك بتجربة السلطان سليم الثالث بهذا المجال [28]، وكان من بين اجراءاته تجهيز الجيش بالاسلحة الحديثة والمدافع المتحركة وتعيين زي رسمي لهم وبناء معسكرات عسكرية ثابتة لتدريبهم على ايدي ضباط انكليز وفرنسيين وتعيين رواتب لهم وارسال البعض منهم الى اوربا للدراسة في العلوم العسكرية وصناعة الاسلحة وغيرها[29]. في عهد ناصر الدين شاه 1848-1896م وصدره الاعظم ميزا محمد تقي خان فرهاني جرت اصلاحات شاملة في الجانب العسكري الذي شرع فيه قانون التجنيد الالزامي وتحديث الاسلحة وتنظيم الجيش ، وفي الجانب الاداري عمل على ترتيب وتنظيم دوائر الدولة بطرق حديثة ومحاربة الفساد والرشوة فيها، وفي المجال الاقتصادي شجع الصناعات الوطنية واهتم بالجانب الزراعي، اما في المجال الثقافي فقد ظهرت اول مدرسة علمانية في البلاد باسم دار الفنون وصدرت اول صحيفة في البلاد هي جريدة الوقائع عام 1851م وظهرت المطابع ودور النشر والترجمة وبناء المستشفيات[30]. وجرت محاولات اصلاحية اخرى في عهد ناصر الدين شاه ايضاً وصدره الاعظم ميرزا حسين خان مشير الدولة الذي كان متأثراً جدا بالثقافة والحضارة الاوربية ودرس في فرنسا فبدأ بتشكيل ديوان ملكي مشابه لمجلس الوزراء وانيط به ادارة مفاصل الدولة المختلفة ويكون مسؤول امام الشاه وهي اول خطوة في ايران لإبراز السلطة التنفيذية بعيداً عن الحكم المباشر من الشاه. [31]

بعد عهد ناصر الدين شاه دخلت ايران في دوامة الصراعات الداخلية والتهديدات الخارجية لا سيما التنافس البريطاني- الروسي على اراضيها، مع وجود حكام ضعاف لم يستطيعوا تقديم اي اصلاحات او انجازات تعيد للدولة هيبتها او سيادتها وهو ما اوجد استياءً شعبياً كبيرا بين طبقات المجتمع المختلفة التي بدأت تنظر الى الحكم القاجاري على انه حكم فاسد ولا يلبي طموح الايرانيين فبدأ الحراك الوطني ينتشر بين الطلبة لا سيما الدارسين منهم في اوربا والمثقفين والسياسيين ورجال الدين من الاصلاحيين[32] ، فضلاً عن انتشار الصحف خارج ايران بين الجاليات من الايرانيين التي

بدأت تشهر بفساد الحكم القاجاري واثارة الشعب ضده، فظهرت الاضطرابات الشعبية في ايران كان اولها عام 1891م ضد امتياز التبغ[33] ، وهو ما مهد عملياً الى حراك وطني قوي اطلق عليه الثورة الدستورية التي عُدت البداية الحقيقية للاصلاح والتحديث في ايران ومنها كان بناء الدولة الايرانية الحديثة نظراً للطبقات الاجتماعية التي ساهمت فيها المثقفين وعلماء الدين وطلبة الجامعات اضافة الى تأييد شعبي كبير[34]، وقد لقيت هذه الثورة مواجهة ومعارضة قوية من قبل السلطات القاجارية الحاكمة الا ان استمرارها للسنوات اللاحقة اجبرت القاجاريون من اطلاق وعود لإصلاحات شاملة في ايران منها تأسيس مجلس منتخب من الشعب وهو ما جرى في العام 1906م ليكون اول مجلس نواب في تاريخ ايران وكان من مهامه انجاز دستور للبلاد في عهد مظفر الدين شاه 1896-1907م [35]. شكل هذا الحدث انتقاله تاريخية لأيران حيث مهدت الثورة الدستورية وتأسيس البرلمان ووجود دستور للبلاد الى فتح المجال لظهور الجمعيات والمنتديات السياسية والاجتماعية والثقافية وانتشار الصحف والمجلات والتي عملت مجتمعة على نشر ثقافة مدنية جديدة مبعدة عن القالب الديني والقبلي للحكم في ايران ، وبذلك فأن الثورة الدستورية وضعت الحجر الاساس للتغيير الجذري في ايران واسقاط الحكم القاجاري والذي كان للجيش دور بارز فيه تحت قيادة رضا شاه في تطور مشابه لما حدث في تركيا قبيل انهيار الدولة العثمانية.

عوامل النشأة والقيادة في شخصيتي مصطفى كمال ورضا شاه :

كانت الحرب العالمية الاولى 1914-1918م بداية النهاية للحكمين العثماني والقاجاري، فمع نهايتها انهار العثمانيون ووقعت اغلب اراضيهم تحت احتلال دول الحلفاء[36] ولم يتبقى سوى مناطق قليلة تسيطر عليها قوات العثمانيين ، وطبقاً لمعاهدات الحرب فقد سيطرت قوات الحلفاء على اراضي الدولة العثمانية والعاصمة استانبول وعينوا مندوبين للأشراف على وزارات والدوائر الحكومية ، مما خلق هياجاً شعبياً كبيراً بين الاتراك الذين بدأوا بتشكيل تجمعات وتنظيمات عسكرية وسياسية لمواجهة هذا الاحتلال في ذات الوقت الذي وقع فيه السلطان العثماني محمد السادس على معاهدات الأستسلام والانصياع لشروط الحلفاء[37]، وكان من بين اجراءات الاستسلام تسريح اعداد كبيرة من الجيش العثماني ونقل قطعات اخرى الى مناطق بعيدة ، وكان من بينها الجيش الثالث الموجود في ارضروم وسيواس والذي ارسل مصطفى كمال قائداً عاماً له والذي رفض الانصياع الى شروط الاستسلام، وبدأ بأعادة تنظيم القوات التركية وبدء حرب استقلال جديدة استطاع من خلالها تحشيد التأييد والدعم والمساعدة من مناطق كثيرة في تركيا ليقود حرباً ضد قوات الاحتلال بين عامي 1918-1923م أجبر من خلالها الحلفاء على الجلوس معه واعادة العلاقة بين تركيا والحلفاء من خلال توقيع معاهدة لوزان 1923م. [38] كان من نتائج حرب الاستقلال استعادة تركيا لأراضيها واعلان قيام الجمهورية التركية في 29 تشرين الاول 1923م وانتخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية [39]،هذه الشخصية التي كان لها الدور الاساس في بناء تركيا الحديثة واليه يرجع الفضل في نقل تركيا الى مصاف الدول الحديثة من خلال السياسة التي اتبعها على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وهو ما يمكن لنا ان نطلق عليه سياسة تحديث تركيا ، وبطبيعة الحال فأن قدرة مصطفى كمال على التحديث لم تأتي بكونه رئيساً للدولة فحسب بل الامكانيات التي تمتع بها هذا الزعيم منذ صغره ونشأته ، فقد ولد عام 1881م في

سالونيك وتحمل اعباء اسرته بعد وفاة ابيه[40] ، مما اعطاه دافعاً قوياً بتحمل المسؤولية وشخصية قوية تدير شؤونه العائلية وهو ما أهله الى دخول المدرسة العسكرية في سالانيك[41] ،والذي اوصله الى دخول الكلية الحربية في أستانبول عام 1899م وفيها عاصر الكثير من الشخصيات المعرضة لحكم العثماني[42]. كانت دراسته العسكرية بداية اعتناقه الافكار السياسية والتذمر من الحكم العثماني والرغبة في تغييره ، فبدأت اولى نشاطاته السرية عام 1906م بتأسيسه جمعية الحرية والوطن في دمشق عندما كان ضابطاً في الجيش العثماني الخامس هناك[43] ،وفي ذات الوقت كان يتدرج في الرتب والمناصب العسكرية والتي اوصلته الى قيادة الجيش العثماني الثالث والذي بدأ منه حرب الاستقلال وانتهى بالمطاف رئيساً للجمهورية. ان هذه المحطات في شخصية وتنشأة مصطفى كمال اجتماعياً وفكرياً وسياسياً كانت من اهم الدوافع والاسباب التي جعلت منه قائداً للدولة وزعيماً للشعب واسهمت في صقل افكاره التي بُنيت على الغاء كل مظاهر الارث الثقافي والاجتماعي والتنظيمي للدولة العثمانية واحلال محلها نظم وتشريعات وقوانين حديثة تتناسب مع الواقع الجديد للأمة التركية ومنافسة الدول الكبرى التي كانت تسيطر على العالم[44] ، مما جعل من الاتراك يطلقون عليه لقب اتاتورك والذي يعني ابو الاتراك. في الجانب الاخر نرى ان شخصية رضا شاه قد تأثرت ايضاً بالتنشئة الاجتماعية والعسكرية والتي جعلت منها شخصية قيادية شبيه الى حد كبير من شخصية مصطفى كمال اتاتورك ، فالواقع الايراني اخذ بالتدهور السريع منذُ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لا بل ان الدولة الايرانية القاجارية قد بدأت ملامح انهيارها منذُ العام 1907م بتقسيمها بين النفوذين البريطاني والروسي[45] ،وهو ما ادى كما اسلفنا الى نشاط سياسي قوي انتهت بأعلان دستور للبلاد عام 1907م والذي قيد كثيراً من سلطات الشاه القاجاري وسيطرت عقول اصلاحية على البرلمان والحكومة[46] ، وأزداد الوضع سوءاً للقاجاريين بأندلاع الحرب العالمية الاولى والتي انهت عملياً سيادة القاجاريين على ايران ، فضلاً عن تدهور اقتصادي كبير بين اوساط المجتمع الايراني[47] ، وانتهت الحرب بسيطرة بريطانيا كاملة على ايران لاسيما بعد انسحاب الروس من الحرب العالمية الاولى اثر الثورة البلشفية فيها عام 1917م، وبذلك فقد بدأت بريطانيا بفرض قوانينها واجراءاتها على السياسة الايرانية الداخلية والخارجية وهو ما اوجد معارضة شديدة من قبل البرلمان الايراني الذي يقوده الاصلاحيون ، فضلاً عن ازدياد الهياج الشعبي ضد البريطانيين واندلاع المظاهرات ضدهم ، أضافة الى تأثر بريطانيا بالصراعات والتنافس مع الدول المنتصرة في الحرب في رسم السياسة العالمية الجديدة لا سيما اثر انعقاد مؤتمر الصلح في باريس 1919م.[48] لعب هذه الظروف الى محاولة القاجاريين تشكيل حكومة تبتعد بمسارها عن السيطرة البريطانية، ومع تعاقب اكثر من حكومة ورئيس وزراء فشل القاجاريون في فرض حكومة تهدأ من الاوضاع المتردية في البلاد فبرزت الى الواجهة فكرت اجراء تغيير من بين الاصلاحيين وبدعم بريطاني بعملية انقلابية سياسية وعسكرية قادها السياسي الاصلاحي ضياء الدين الطباطبائي (1888-1969م) وهو احد قادة الحركة الاصلاحية والدستورية في ايران والمعروف بموالاته لبريطانيا[49]، واختير العقيد رضا خان المازندراني (1878-1944م) ليكون القائد العسكري لهذا الانقلاب[50]. كان اختيار رضا خان لهذه المهمة يتمتع به من سمعة عسكرية وقيادية ولتهيئته للمرحلة القادمة والتي كانت بلا شك المرحلة التي تلي نهاية

الحكم القاجاري، وفي هذا الصدد نلاحظ تشابهاً في عملية وصول الشخصية القيادية لأيران وتركيا كونهما عسكريان لامعان وذو مواصفات قيادية ، واستمر التشابه بين الشخصيتيين حتى في النشأة، فرضا خان الذي ولد في العام 1878م في مازندران نشأ يتيماً منذ صغره بعد مقتل والدهُ الضابط في الجيش الفارسي ولم يكن رضا قد بلغ العام الاول من عمره[51]، وبذلك فقد فرض عليه القدر المسؤولية منذُ صغره، وعلى نهج ابيه دخل الجيش مبكراً في سن الخامس عشر من عمره وأظهر مهارة كبيرة اهلتهُ للتدرج السريع في المراتب العسكرية، لا سيما عندما اظهر الولاء والكفاءة في ردع التمردات ضد السلطة القاجارية فوصل الى رتبة عميد في العام 1919م في اللواء القوقازي[52]، وجاءت ظروف الحرب العالمية الاولى وما تلاها لتبرز الى الواجهة شخصية رضا خان بعد اختيار بريطانيا له مع ضياء الدين الطباطبائي لقيادة المرحلة القادمة في ايران وكما اسلفنا، هذه المرحلة التي اثبت فيها رضا خان مهارة قيادية كبيرة استطاع خلالها بين عامي 1921و 1925م من القضاء على جميع التمردات في انحاء ايران المختلفة واعاد ترتيب الجيش وتوزيع قواته بشكل اعاد للدولة هيبتها[53]. على ان الهيئة التي اعادها رضا خان للدولة لم يكن المقصود فيها الحاكم القاجاري بل كانت خطوات تعزيز سيطرته وتقوية نفوذه بين الجيش اولاً والشعب ثانياً، وعندما شعر انه وصل الى هذه المرحلة بدأ بأزاحة المنافسين له فسيطر على رئاسة الوزراء واحتفظ بوزارة الدفاع[54]، وتحت الضغط والتهديد اجبر منافسيه على مغادرة ايران وفي مقدمتهم الحاكم القاجاري احمد شاه[55]، لينفرد بالساحة السياسية وليحكم بالقرارات والقوانين معتمداً على تأييد الجيش له والدعم الاعلامي الذين نشره بين عامة الشعب الذين رأوا فيه خلاصاً من الواقع السيئ ، كذلك سكوت المعارضين له خوفاً منه ، فأستولى على منصب القائد العام للقوات المسلحة الذي كان منصباً خاصاً بالشاه وبدأ يعد الخطوات لتنصيب نفسه ملكاً على ايران، وفي هذه الفترة تأثر كثيراً بالاحداث التي تجري بتركيا تحت قيادة اتانورك واعلان الجمهوية التركية[56].وتحت ضغطه المباشر على البرلمان صدر قرار بخلع الاسرة القاجارية في 31 تشرين الاول 1925م وتكليف رئيس الوزراء رضا خان بأدارة الدولة حتى تشكيل مجلس تأسيسي يختار شكل الحكم في ايران ، وفي اجواء سياسية غطت عليها تأثيرات رضا خان اجتمع المجلس التأسيسي في 6 كانون الاول من العام نفسه وأقر الغاء النظام القاجاري وأسناد العرش الى رضا خان الذي لقب برضا شاه بهلوي مشتقاً هذه التسمية من اللغة الساسانية القديمة في اشارة منه الى اصوله الفارسية وسيادة الجنس الفارسي على ايران وتوج شاهاً في 25/نيسان/1926م[57].

فكر التحديث وتطبيقه عند مصطفى كمال اتاتورك ورضا شاه بهلوي:

اولاً : الجانب السياسي والدستوري والاداري:

بعد وصول اتاتورك الى سدة الحكم في تركيا وأعلانه الجمهورية التركية، ووصول رضا شاه الى حكم المملكة البهلوية في ايران، بدأ عهداً جديداً في كلا الدولتين مهد بشكل جلي الى بناء نظام حديث في كلا الدولتين، بُني على الافكار والطروحات التي اعتنقها الزعيمان، والافكار التي تأثرا بها ، وكان من الطبيعي والضروري أن يكون البدء بالتحديث في الجانب السياسي والدستوري ليضعا القاعدة الاساس والقانوني للتغيرات القادمة. ففي تركيا كان الدستور أهم واول تلك الخطوات التي بدأ

بها اتاتورك لاسيما بعد الاستقلال الكامل وتأسيس الجمهورية بحدودها الرسمية والدولية، وكانت بصماته ومؤيديه واضحة على فقرات هذا الدستور ، رغم الخلاف والجدال داخل المجلس الوطني الكبير، مع الاحتفاظ ببعض القوانين التي شُرعت في العهد العثماني والتي لا تتعارض وطبيعة النظام الجديد[58] ، ولعل اهم الفقرات التي أُدرجت في الدستور الجديد هي الغاء فقرة ان الاسلام دين الدولة الرسمي وهي اشارة واضحة الى النهج الغربي والعلماني في بناء الدولة الجديدة ، وقد شمل هذا البند مواداً مهمة تخص تنفيذ الاحكام الشرعية واداء اليمين الدستوري لرئيس الدولة واعضاء الحكومة ومساواة الرجل والمرأة في حق وسن الانتخاب وتثبيت حرية الضمير والاعتقاد[59].في ذات الوقت الذي بث فيه اتاتورك المواد الدستورية التي تؤكد هذا النهج العلماني والديمقراطي للدولة، الا انه اهمل شروطاً أخرى لهذا التوجه منها احقيته في ترأس مجلس الامة وعدم وجود بند قانوني يحدد فترات حكم رئيس الجمهورية وكان ذلك من الاسباب الرئيسية التي ابقته رئيساً للدولة حتى وفاته[60] ، تبع ذلك قيامه بخطوة اخرى مهمة هي تأسيس حزب الشعب الجمهوري الذي تعود فكرة تأسيسه الى العام 1920م وقيادته للحركة الوطنية بأعتباره ممثلاً للشعب التركي مما دعى اتاتورك الى ابراز دوره الوطني والنضالي وكسب ود الشعب التركي له من خلال جولاته في المدن والارياف التركية، وعده كحزب وحيد في البلاد يجمع تحت لوائه كل القوى الوطنية ، فأعلن عن تأسيس الحزب في 8 نيسان 1923م[61] ، وبذلك فقد ضمن قاعدة برلمانية قوية تسانده في المجلس الوطني وانفرادا في السلطة لتنفيذ افكاره وقراراته. ودعماً لما عمل عليه اتاتورك فقد كان هناك اجراءات ادارية عززت في مجملها النهج الدستوري والسياسي ،الذي اتبعه كان في مقدمتها نقل العاصمة من استانبول الى انقرة في اشارة واضحة وكبيرة الى منهج الدولة الجديد البعيد عن العاصمة العثمانية العتيدة ورمز الخلافة الاسلامية في العهد العثماني، وتمَ ذلك بعد توقيع معاهدة لوزان 1923م[62] ، تبع ذلك تقسيم تركيا الى اقاليم ادارية جديدة تضمن سيطرة الدولة وفرضت النظام المركزي وتطبيق سياسة التحديث فيها.

وبالرغم من ان انقرة لا يمكن مقارنتها بأستانبول الا انها تمتعت بموقع جغرافي مميز يتوسط تركيا وهو ما يعطيها بعداً استراتيجيا في الحروب الخارجية ،كذلك عمل اتاتورك على الاهتمام بها بتعظيم شأنها من خلال نقل مراكز السياسة والثقافة والاقتصاد اليها[63]، وشمل ذلك نقل السفارات والقنصليات الاجنبية من أستانبول الى انقرة وهو اجراء لم تنفذه بعض الدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا وايطاليا حتى العام 1929م. [64] في الجانب الاخر من الحكم كان نادر شاه قد أعد العدة لبناء دولة حديثة قوية وان كانت على النمط الملكي، الا انه اراد منها مجاراة الدول الحديثة والتشبه بها لا سيما تقليده لجارته تركيا ولزعيمها اتاتورك، فقد عمل ومنذُ بداية حكمه الى تقوية الدولة وسيطرتها على المجتمع الذي عدهُ مجتمعاً واحداً ينتمي جميع افراده ومكوناته الى ايران ،وهو بذلك يشبه في فكرته هذه النمط والتجربة الكمالية في تركيا[65]، ولاجل تنفيذ هذه التجربة بدأ رضا شاه بالغاء كل الانظمة والقوانين الادارية القاجارية والتي اتهمت بالضعف والفساد وعدم الكفاءة وتحويله الى جهاز اداري جديد مبني على عدد كبير من الموظفين في الدولة موزعين على وزاراتها المتعددة ومن الاشخاص المقربين للشاه ولنظامه الجديد ، وقام بتعديل تلك القوانين الادارية بما يتوافق مع تطبيق فكرته بالسيطرة المباشرة والمركزية على ادارة الدولة ، فقام بتعديل واعادة النظر بالاقاليم الادارية

لأيران وتغيير حدودها بما يضمن السيطرة عليها وأوجد اقاليم جديدة تتناسب مع الوضع الجديد لأيران وبأسماء جديدة في اشارة واضحة الى سيادة الطبيعة الايرانية على جميع المسميات الاخرى مع حرصه الشديد على تقليل صلاحيات وسلطات حكام الاقاليم[66].واتسمت سياسة رضا شاه بالشدة والعنف مع القوميات الغير فارسية ومحاولة تذويبها ضمن الدولة البهلوية وادعائه بأن جميع الشعوب القاطنة في ايران هي امة ايرانية، وكانت الاجراءات الادارية وتغيير هيكلها ضمن سياق تحديث البلاد يأتي ضمن هذا الاطار مع تقليص سلطات وصلاحيات حكامها الذين اصبح اغلبهم من المقربين لرضا شاه، وشرع منذُ البداية قانون التسجيل العقاري وقانون الانضباط المدني ونظام الترقية للخدمة المدنية [67]، وضمن السياق نفسه اجرى تغييراً في اسماء بعض الاقاليم كأستبدال عربستان بخوزستان ولورستان بكرمنشاه وكردستان بغرب اذربيجان و اورميا برضائية في حركة واضحة لألغاء هويات هذه الاقاليم القومية ووصل الامر الى تغيير تسمية الدولة برمتها من بلاد فارس الى ايران 1935م[68]. بناءً على ما تقدم نرى أن كلا الزعيمين قد بدأ بداية دستورية وسياسية للحكم الجديد، وفي تثبيت كيان الدولة المبني على الحداثة والتجديد واعتماد الجانب القانوني والدستوري في تثبيت تلك المتغيرات التي تعطي قوة لسلطة الدولة وفي ذات الوقت ضمان لأستمرارها تحت قيادة فردية لكلا الزعيمين على الرغم من وجود الجوانب الديمقراطية من خلال المؤسسات البرلمانية والتمثيل الشعبي.

ثانياً : الجانب الاقتصادي :

يُعد الاقتصاد عصب الدولة واساس ديمومتها وعملية بناءه وتطوير مؤسساته المختلفة تعني اضافة قوة كبيرة لسلطة الدولة وتماسك المجتمع من خلال استقراره لا سيما وان كلا الدولتين كانتا تشهدان وصفاً اقتصادياً متردياً خلال العهدين العثماني والقاجاري ولذلك فأن من اولويات الحكم الجديد هو تحسين الواقع الاقتصادي بقوانينه ودعم مؤسساته وتوسيع قدراته. ففي تركيا اكد اتاتورك ان الاستقلال السياسي لا يكتمل الا بالوصول الى الاستقلال الاقتصادي وان الدولة عازمة على تجاوز الازمات الاقتصادية السابقة وتسديد الديون الاجنبية وبناء اقتصاد وطني قوي ينافس الدول الاوربية ، ولاجل تطبيق مبادئه تلك عقد لذلك المؤتمرات والحوارات الاقتصادية والاهتمام بما يصدر عنها من توصيات وقرارات ونقلها الى مؤسسات الدولة لتنفيذها[69] ، الا ان التطبيق الحقيقي لتطوير وتحديث الاقتصاد التركي لم يتم خلال السنوات الاولى لتأسيس الجمهورية نظراً لأنشغال السلطات في دعم الحكم الجديد وتصفية الاثار السلبية التي تركتها هزيمة الدولة العثمانية لا سيما في الجانب السياسي والعسكري ونتيجة لذلك فقد كانت الخطوات الاولى للتحديث الاقتصادي قد بدأت مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين[70].اعتمدت السياسة التركية في الجانب الاقتصادي على التدخل المباشر من قبل الدولة في الواقع الاقتصادي مع الاقرار بأهمية القطاع الخاص ورغم اتهام المعارضين لأتاتورك أن هذا التدخل يُشكل نهجاً شيوعياً في الاقتصاد، الا انه اكد على ان سيطرة الدولة لهذا الجانب لا يستهدف المضاربة مع المساعي الفردية بل ادارة الاقتصاد بما يتلائم ومصلحة الدولة والمجتمع مع تقديم الفائدة للنشاط الخاص، وهذا الاجراء كان ضمن المبادئ الاساسية التي تمثل الفلسفة الكمالية التي اقرها حزب الشعب الجمهوري والتي ادخلت في الدستور التركي عام 1937م الا وهي الدولتية[71].

أكد اتاتورك على ان السيادة الوطنية يجب ان تكون متممة للسيادة الاقتصادية وان الوصول الى الاهداف لا يتم الا عن طريق التطور الاقتصادي وتفعيل رأس المال العام والخاص[72]، وعليه فأن الاجراءات في الجانب الاقتصادي كانت تبدأ من الريف التركي وتطوير الاقتصاد الزراعي ،ولذلك صدرت عدة قوانين بهذا الخصوص منها الغاء ضريبة العُشر التي اثقلت كاهل الفلاح التركي على الرغم من انها تزود الخزينة التركية بنسبة كبيرة من الواردات ،وهو ما اعطى دافعاً قوياً للفلاح بأستثمار الاراضي وزيادة الانتاج الذي يعني زيادة الاعتماد على المنتوج الذاتي للدولة[73] ، يتبع ذلك اصدار قانون الاصلاح الزراعي لعام 1925م الذي وزع الاراضي على الفلاحين مقابل بدل يدفع على اقساط بعيدة المدى مما اعطى اريحية في عمل الفلاحين والمزارعين وزيادة في الانتاج ،فضلاً عن مساهمة الدولة في دعم هذا الاقطاع بأصلاح الاراضي وتحسين البذور وتوزيعها بأسعار مناسبة وتوفير المكائن الزراعية كما اعترفت الحكومة بحق الملكية للاراضي وتوريثها[74] ، اضافة الى اهتمام الدولة بفتح المدارس والجامعات والمختبرات المهتمة بالقطاع الزراعي مما اسهم في زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي بلغت اضعاف ما كان ينتج في العهد العثماني[75] مما اوجد ضرورة ماسة الى افتتاح الحكومة التركية للمصرف الزراعي عام 1924م الذي اخذ على عاتقه تقديم السلف المالية للفلاحين ولكبار المزارعين والتي اسهمت بشكل ملحوظ على زيادة كفاءة الانتاج الزراعي وتدوير العملة في الاقتصاد التركي[76].وضمن نفس السياق فأن التحديث في الجانب الاقتصادي لأيران قد اولى اهتماماً كبيراً بالقطاع الزراعي فالخزينة التي ورثها رضا شاه كانت خاوية ومتخمة بالديون ولهذا فأنه اولى تحسين هذا الجانب اهتماماً ما يعادل اهتمامه بترسيخ سلطته وتثبيت حكمه ، ولاجل تطبيق سياسة اصلاح وتحديث الجانب الاقتصادي بدأ رضا شاه بأطلاق حزمة من القوانين الجديدة عمل فيها الى الحد من تزايد النفوذ الاجنبي واتخاذ خطوات سريعة لألغاء الامتيازات الاجنبية ووضع تعريفة كمركية جديدة وتقليص عدد الموظفين والمستشارين الاجانب العاملين في ايران واعادة الاراضي والمملتلكات التي نقلت الى ايادي اجنبية والبدء بطباعة وسك النقود من البنك الملكي البريطاني الى البنك الوطني الايراني وزيادة العائدات المالية عن طريق الانتاج الايراني[77].

فنلاحظ ان رضا شاه اتجه كما فعل اتاتورك نحو تحسين حالة الفلاحين لغرض تطوير وتحسين الانتاج الزراعي وزيادته ،فأصدر العديد من القوانين التي تنظم علاقات الانتاج ،والقضاء على العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية التي كانت ملازمة لحياة الفلاح الايرانين وحاول بشكل جاد استصلاح الاراضي البور فقام بتمليكها للفلاحين رغم النقص في السيولة النقدية لأتمام هذه المهمة فأعتمد ايضاً على اعطاء القروض الميسرة والبعيدة المدى[78]،وقدم الاعفاءات من الضرائب والرسوم الاخرى لمدة عشر سنوات بغية اعطاء الفرصة للفلاحين والمزارعين لزيادة انتاجهم وتوفير مردودات مالية فضلاً عن الاعتماد على الخبراء الزراعي من خارج ايران واستيراد البذور الزراعية عالية الجودة وفتح المدارس وكليات الزراعة وارسال الطلبة الى خارج ايران للدراسة في هذا المجال[79].

القطاع الثاني الذي شهد اهتماماً كبيرا من قبل اتاتورك ورضا شاه هو القطاع الصناعي ، ففي تركيا لم تكن الصناعة اهمية بارزة في العهد العثماني سوى وجود حرف ومهن فردية ذات بُعد محلي واعتمد على تقليد القديم في انتاجها، ولذلك سعى اتاتورك الى اصدار قانون التشغيل الصناعي عام

1926م بهدف السماح للقطاع الخاص بتشغيل المعامل الصناعية بأموالهم الخاصة مع تقديم الدولة المساعدة لهم بالقرورض واستيراد المكائن مما اسهم في زيادة اعداد المعامل في تركيا الى 920 معملاً عام 1928م لصناعة السجاد والحرير وحفظ الفواكه والسكر وادوات التنظيف[80].

ولأجل وضع خطة صناعية تنموية اقراتاتورك في العام 1933م اول خطة خمسية للبدء بالتصنيع الحديث وفق متطلبات الدولة الحديثة، وهو ما اسس الى بناء مشاريع صناعية متطورة وزعت على اغلب المدن التركية[81] ، وهذا ما اعطى انسيابية في عمل المؤسسات الصناعية التي انتشرت في جميع الاراضي التركية ،وتكامل اقتصادي بين المدن التركية لازالت شواهده حتى اليوم ونتج عن ذلك زيادة كبيرة في الايدي العاملة وبنسب تبدو متساوية بين المدن التركية المختلفة وهو برغم ايجابياته الاقتصادية الكبيرة الا انه عمل على زيادة الهجرة من القرى والارياف الى المدن الصناعية وأصبحت هذه القرى منعزلة تعتمد على الاكتفاء الذاتي لأنتاجها[82].الا انه في ذات الوقت كانت هذه الخطة عاملاً مهماً في دعم الاقتصاد التركي وتقوية العملة الوطنية من خلال زيادة الانتاج وتصديره والحصول على العملة الصعبة، واسهمت الاجراءات الحكومية الاخرى في تقوية هذا القطاع من خلال اعطاء دور للمصارف الخاصة والحكومية في تمويل هذه المشاريع كالمصرف التجاري ومصرف الصناعة والمعادن ومصرف الاعتماد الصناعي ومصرف ايتي بنك وبنك العمل وبنك سومر والبنك التركي للصناعة والمناجم[83]، والتي من خلالها قدمت الدولة تسهيلات كبيرة للقطاع الصناعي من خلال تشريع عدة قوانين منحت اصحاب رؤوس الاموال الخاصة عدة امتيازات لفسح المجال لهم في انشاء مشاريع صناعية وزيادة انتاجها، وكان ابرزها قانون تشجيع الصناعة لعام 1927م الذي منح القطاع الخاص امتيازات تصل الى (25) سنة مع استثنائهم من ضريبة الاستهلاك لمدة (18) سنة، مع استثناءات اخرى متفاوتة بحسب نوع المنتج الصناعي اضافة الى منحه الاراضي لأنشاء المصانع مع اعفاءات ضريبية لهذه المشاريع وتقديم منح مالية حكومية لها وتوفير الحماية المتوج الوطني لمنافسة المنتوج الاجنبي [84]، وقدم اتاتورك وحزبه الشعب الجمهوري برنامجاً تنموياً طويل الامد لتطوير وتحديث الصناعة من خلال اقرار الحكومة للخطط الخمسية الاولى لعام 1930م والثانية لعام 1936م وفيها حاولت الحكومة التركية التوفيق بين النهج الاشتراكي في ادارة الاقتصاد وبين حرية رأس المال الخاص وهذا ما اعطى زيادة كبيرة في تشييد وتطوير المصانع وتنوع انتاجها[85].اما في ايران فقد بدأ رضا شاه بمحاولات تطوير وتحديث الصناعة الايرانية منذُ مطلع الثلاثينيات فقد شهدت الفترة السابقة محاولات تشجيع الصناعة الوطنية والخروج من الازمات الاقتصادية الداخلية وهو ما دفع بالدولة الى الدخول بشكل واضح الى تنظيم العلاقات في الانتاج الصناعي والحرفي التقليدي[86]، وبناءً على ذلك فقد سعى رضا شاه الى محاولة السيطرة على المؤسسات الصناعية ومضاعفة استثمار الحكومة في قطاع الصناعة وركز على الصناعات الموجودة فعلاً في ايران كصناعة السكر والنسيج والاسمنت والصابون وتقطير الخمور والتبغ، ولم يشمل ذلك الصناعة النفطية التي كانت تدار بالكامل انتاجاً وتكريراً وتصديراً من قبل الشركات الاجنبية التي وقعت على معاهدات وامتيازات بهذا الصدد مع ايران ومنذ العهد القاجاري والتي لم يكن بالامكان الغائها في الوقت الراهن من قبل رضا شاه[87].

ولاجل انجاح مساعيه فقد شجع رضا شاه واصدر القوانين المتعددة لتشجيع الصناعات الحرفية التقليدية لا سيما صناعة النسيج والسجاد الايراني وانشاء لذلك المؤسسات الحكومية التي تشرف على انتاج تلك الحرف وزيادة اعداد معاملها ومصانعها وبالتالي زيادة كبيرة في اعداد العمال الذين وصلت اعدادهم الى ارقام كبيرة في مدن صناعية معينة مقابل بقاء مدن اخرى كثيرة على النمط الصناعي اليدوي البسيط ، وقدر صدرت القوانين التي تعطي حق تشكيل النقابات للعمال ولا سيما قانون العمال الاول لعام 1936م [88].القطاع الثالث والمهم والذي اسهم بشكل فعال في تنمية وتطوير وتحديث الاقتصاد التركي والايراني كان القطاع التجاري والمالي ، ففيما يخص تركيا فقد كان على اتاتورك الخروج من التبعية التجارية والمالية التي كانت تعيش عليها الدولة العثمانية للتجار واصحاب رؤوس الاموال الاجانب من اليهود والنصارى والتي منحتها لهم الامتيازات الاجنبية التي قيدت الدولة العثمانية لعقود طويلة ، وعليه سعى الى تقييد حركة التجارة والاموال الاجنبية للاقليات المذكورة[89]، وذلك بفرض ضرائب كبيرة على الشركات والمؤسسات التجارية الاجنبية ولغير الاتراك مما اضطر اصحابها الى بيعها او تجميد عملها وهو ما شجع اتاتورك على تأمين الكثير منها وتسليمها الى السلطات التركية وتشغيلها بأيدي عاملة محلية ، فضلاً عن تأسيس مجموعة من شركات التأمين التي قدمت الدعم للشركات التجارية المحلية [90]، واقتصى هذا الاجراء من قبل اتاتورك الى التوفيق بين اجراءاته الحكومية لدعم التجارة الخاصة وبين السيطرة الحكومية عليها خوفاً من أتهام الدولة بالنهج الاشتراكي الشيوعي وتطلب ذلك اصدار مجموعة قوانين تؤكد على النهج المعتدل بين نشاط القطاعين الحكومي والخاص واهمها تشريع قانون التشكيلات المالية عام 1930م [91].ولغرض تقوية هذه الاجراءات وتفعيلها عمل اتاتورك على اصدار قانون يهدف الى حماية الثروة الوطنية ،وفيه وضعت القيود على المصارف الاجنبية كتحديد رأس المال المصرف ، كما اخضعت القطاع التجاري الى مبدأ الدولتية حينما خضع تصدير المنتجات ذات الاهمية البالغة لسيطرة الدولة واعطيت الاخرى الاقل اهمية الى القطاع الخاص، وشكل ذلك بداية حقيقية للاصلاح والتحديث المالي وبداية التقدم الاقتصادي[92]، وتبع ذلك توقيع تركيا لأتفاقات تجارية مع الدول المختلفة على التبادل التجاري وتنظيم الاستيراد والتصدير بما يتلائم مع تحقيق المنفعة لتركيا والدول الموقعة معها واخضعت عملية الاستيراد والتصدير الى قوانين المراقبة والتدقيق والرقابة المالية حماية للمنتج التركي ودعماً للاقتصاد[93]. الا ان الملاحظ في الاجراءات السابقة في القطاع التجاري ان تركيا بسبب ضعف امكانياتها وموارها الاقتصادية الذاتية لم تستطع مجاراة القوى الاقتصادية للدول الاوربية ورأس المال الخاص في تركيا طيلة عهد اتاتورك ، واستمرت الحاجة للدعم من التحسن الملموس في الميزان التجاري التركي الى التعاون مع البنوك الاجنبية وتوفير رأس المال المطلوب والذي عملت الحكومة التركية على تقوية العملة التركية والمحافظة على قيمتها النقدية وانشأت لذلك البنك الجمهوري الذي خول لأصدار الاوراق النقدية وتنظيم تداولها[94] ، كذلك عمل اتاتورك ومن خلال اجراءات حكومية مباشرة على تقوية التجارة التركية من خلال الاهتمام بالسكك الحديدية والتي كانت تسيطر شركات الاجنبية فشرع قوانين تأميم هذه الشركات وطورها وزاد في اعدادها حتى اصبحت تصل الى جميع المدن والقصبات التركية وأسهمت بشكل كبير بنقل المنتوجات والثروات والمعادن بين المدن

والسواحل التركية[95] ، كذلك الاهتمام بالطرق البرية الرابطة بين المدن والارياف وبين مصادر الانتاج وتحديث الموانئ وزيادة الاسطول البحري لما في ذلك من اهمية كبيرة في زيادة الصادرات التركية الى الخارج[96] ، اضافة الى ذلك فقد شهدت تركيا في اواخر عهد اتاتورك تأسيس حركة النقل الجوي واصدار قانون لها عام 1938م لنقل المسافرين من والى تركيا وتأسيس جمعية الطيران للشأن ذاته كذلك الاهتمام بالاتصالات الهاتفية والبريدية وكلا المؤسستين خضعا الى ادارة واشراف الحكومة التركية [97]. وعودة الى ايران فأن القطاع التجاري والمالي لقي ايضاً اهتماماً كبيراً من لدن رضا شاه والذي سعى الى رسم سياسة قائمة على اصدار قوانين احتكار التجارة الخارجية وتحديد الاسعار لمعظم السلع والمنتجات منذُ العام 1931م[98]، وقد هدف رضا شاه بذلك اقامة التوازن في الميزان التجاري فتم احتكار وتأميم مصانع ومعامل وتجارة الشاي والسكر والفواكه المجففة والحنطة والرز والمنتوجات القطنية، وأصدر قانون رقابة التمويل لسنة 1934م وذلك لتخويل التجار حق الاستيراد والتصدير بأوامر رسمية والزامهم بوضع ممتلكاتهم من العملة الصعبة في المصرف الوطني لغرض سيطرة الدولة على بيع وشراء العملة الصعبة والسيطرة على توزيعها وصرفها داخل ايران[99].

وفي سياق سياسة رضا شاه الاقتصادية ومواجهة الاحتكارات الاجنبية والازمات الاقتصادية التي عصفت بالعالم عامي 1929-1933م شجع الايرانيين على انشاء المعامل والمصانع الصناعية وفّعل نظام المقايضة في السلع لأنعاش الاقتصاد الايراني ولا سيما المقايضة بالسلع والمنتجات مع الاتحاد السوفيتي والمانيا[100]. وبطبيعة الحال فأن رضا شاه لم يغفل الجانب المالي في دعم التجارة الايرانية فقد اصدر القوانين والتعليمات التي تحث وتدعم على انشاء المصارف والمؤسسات المالية مثل المصرف الاهلي والمصرف الزراعي وسحب القوة والقدرة المالية للشركات المصرفية الاجنبية [101]، وقد أسهمت هذه الاجراءات من قبل رضا شاه على زيادة المنتوج المحلي وتقوية العملة المحلية ودعم الاقتصاد الايراني. وكما جرى في تركيا فقد كانت هناك وسائل اخرى قام بها رضا شاه لدعم الاقتصاد والتجارة الايرانية كالاهتمام بطرق المواصلات البرية وسكك الحديد وأسس لذلك وزارة الطرق عام 1930م والتي عملت خلال السنوات اللاحقة على ربط اغلب المدن الايرانية بطرق مواصلات حديثة فضلا عن مد خطوط السكك الحديدية بين موانئ ايران والمدن الصناعية والتجارية ودعم الاسطول البحري التجاري الايراني وهو ما اسهم بشكل عام في تقوية صادرات وورادت ايران منها واليها ، وتنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية وزيادة حركة الاموال المحلية والصعبة[102].

ثالثاً : الجانب الاجتماعي والثقافي:

من الجوانب المهمة والحيوية في تحديث الدول هو الجانب الاجتماعي وكل ما يتعلق بالمجتمع من ثقافات وعادات ومعتقدات وتقاليد، والمساس بهذه الامور من الاجراءات الصعبة والمعقدة التي تواجه اي عملية تحديث في دولة ما بسبب ارتباط هذه الجوانب بأصول وتراث السكان التي اعتادت عليها وتطبعت بها وبهذا فأن التحديث في تركيا وايران شهد صعوبات جمة في الولوج الى هذا التراث والثقافة المجتمعية. ففي تركيا شهدنا بعض المتغيرات التي حاول القيام بها السلاطين العثمانيين من قبيل فرض بعض الازياء والمراسيم على موظفي وعسكري الدولة او العامة، الا انها وأن كانت اجراءات بسيطة فأنها كانت تُعبر عن رغبة حقيقية عند السلطة العثمانية بمجاراة الدول الحديثة ، الا

ان شكل النظام العثماني الديني والقبلي كان عائقاً امام المضي كثيراً بهذه الاجراءات وعليه فأن وصول اتاتورك الى السلطة على رأس نظام مدني ليبرالي مستند على قاعدة برلمانية وحزبية مؤيدة له شجعته كثيراً في اجراء هذه التغيرات بل وفرضها بالقوة[103] ، وبقدر تعلق الامر بهذا الاجراء فأن اتاتورك قد بدأ بتغيير الزي والمظهر الخارجي للاتراك الذي كان خليطاً من الازياء العربية والكردية والتركية فأراد توحيدها بزي غربي يُعبر عن الحداثة في المظهر الخارجي ، فأمر القوات المسلحة بأرتداء القبعة بدلاً من الطربوش في العام 1925م ثم أمر بأرتداء السروال والسترة وفرض بعض الاتكيت في المراسيم الرسمية والجماهيرية ومنع ارتداء الزي الديني الاسلامي في الشوارع العامة وظل حكراً على رجال الدين من جميع الطوائف[104]. وأتخذ اتاتورك خطوة جريئة اخرى تمس المرأة التركية التي اظهرت قدرة على الظهور الاجتماعي لا سيما في حرب الاستقلال ومشاركتها الرجل بالمعارك كذلك اشغالها المناصب الوظيفية بدل الرجال الذين انخرطوا في الجيش[105]، فأصدر قراراً بمنع الحجاب والنقاب والسماح للمرأة بالعمل والاختلاط بالرجال وممارسة دورها لأنها تمثل نصف المجتمع وان ترتدي الملابس التي تلائم العمل الذي تقوم به ، بل وحتى ارتداء لبعض ملابس الرجال مثل البنطرون والقبعة، والسماح لها بالتصويت في الانتخابات والتطوع في الجيش والشرطة بعد صدور قانون عام 1930م بهذا الشأن وهو الذي اوصلها الى عضوية المجلس الوطني التركي عام 1935م ، وهو بحد ذاته يُعد انجازاً كبيرا للمرأة التركية تفوقت فيه على بعض نساء اوربا كفرنسا التي لم تُشارك بالانتخابات حتى العام 1945م والمرأة السويسرية حتى العام 1971م[106].وفسحت هذه الاجراءات للمرأة التركية لأن تأخذ دوراً واضحاً في مجالات الحياة المختلفة كدخول المحاماة والطب والهندسة والقضاء وحق التعليم وتأسيس اتحادات نسوية وتنظيم علاقاتها الاسرية كتحديد سن الزواج والغاء تعدد الزوجات وحقها في الوصاية وتربية الاولاد ، والغاء بعض العادات والتقاليد الاجتماعية الخاصة بزواج المرأة وحقها بطلب الطلاق[107]. وأستمر اتاتورك بإجراءاته التحديثية في الجانب الاجتماعي عندما الغى القاب الاشخاص التي تُظهر نسباً قومياً أو قبلياً وأصبح أسم العائلة التركي هو الرسمي ، كما الغى الالقاب العثمانية القديمة كالباشا والبيك والافندي وفتح سجلات النفوس للاتراك، والغى المحاكم الشرعية واصبح القضاء مدنياً يخع له الجميع دون استثناء وليس هناك جرائم لا تحاسب كالثأر ، كما غير التقويم السنوي لتركيا بدلاً من الهجري وجعل يوم الاحد عطلة رسمية بدلاً من يوم الجمعة[108]. ومن الجوانب الاجتماعية الاخرى التي تمس حياة الشعب التركي التي أهتم بتطويرها وتحديثها اتاتورك هي الخدمات الصحية وبناء المستشفيات والمصحات والمختبرات وتسجيل الولادات والوفيات وتوفير العلاج والدواء مجاناً للمواطنين[109]، كذلك فرض اوامره على الجوانب الدينية والمذهبية وذلك التزاماً منه بمبدأ العلمانية أحد المبادئ الست في منهاج حزب الشعب الجمهوري، وعليه رفع شعار الدين لله والوطن للجميع وليس لرجال الدين أو فكرهم حق التدخل بشؤون الدولة كافة وليس لهم الا الصلاة والوعظ والارشاد في الجوامع ، غير أنه منع اقامة بعض الشعائر المرتبطة ببعض المذاهب ، كما يحدث في زوايا وتكايا الصوفية من الدروشة والذكر، وبناء على ذلك فقد الغى وزارة الاوقاف وتولت وزارة التربية الاهتمام بالشؤون والعلوم الدينية وحُذفت الفقرة الخاصة بالدستور التي تنص ان الدين الرسمي للدولة هو الدين الاسلامي، وتبع ذلك الغاء التكايا

والزوايا الصوفية ومنصب شيخ الاسلام والغاء الدراسة بالكتاتيب وحرم اي تجمع مبني على اساس ديني أو طائفي[110]. ومن المجالات الاجتماعية الاخرى التي حرص اتاتورك على تحديثها هو المجال الثقافي الذي عده وجه تركيا المستقبلي كتغيير الكتابة باللغة التركية من الحروف العربية الى اللاتينية ،والغاء الكثير من الكلمات والمصطلحات القديمة بمصطلحات حديثة اشتقها من اللغات الاوربية، ومنع التدريس باللغتين العربية والفارسية وبدأ بأعادة طباعة الكتب باللغة التركية وبالحرف اللاتيني، وتماشياً مع هذه الاجراءات فقد أهتم بالتعليم بجميع مراحله وعلى النهج الجديد وادخال التقنيات الحديثة بالتدريس والمناهج الدراسية وأقرار التعليم الاجباري للمراحل كافة، كما أهتم بأبراز التراث والاثار التركية تعظيماً لتاريخ تركيا وتأسيس مراكز اجتماعية وثقافية اطلق عليها بيوت الشعب تهتم بنشر الوعي الثقافي والاجتماعي بين المجتمع وأصدار الصحف والمجلات والقنوات الاعلامية التي تهتم وتدعم التطور والتحديث الجاري في تركيا[111].أما فيما يخص ايران فأن رضا شاه أُعجب كثيراً بأجراءات اتاتورك في المجالين الاجتماعي والثقافي ، ورغب بشدة القيام بنفس الاجراءات الا ان الوضع في ايران كان اصعب تطبيقاً ، فقد ركز في بداية اجراءاته التحديثية على تغيير وضع المرأة الاجتماعي وتقليص نفوذ المؤسسة الدينية، وأمن رضا شاه بأن تحديث ايران واخراجها من العادات والاعراف التقليدية يُعد ركيزة مهمة لبناء دولة حديثة ، وأنطلق رضا شاه من نفس المنطق الذي اعتمد عليه اتاتورك بأن المرأة تمثل نصف المجتمع وعملية الاهتمام بها وأعطائها الحقوق الكاملة يُعد أنتصاراً للمجتمع[112]. بدأ رضا شاه اجراءاته بالدعوة الى تغيير لباس المرأة والتخلي عن حجابها ولقيت هذه الدعوة تأييد من بعض الناشطات الايرانيات والمثقفين والادباء ولا سيما الدارسين منهم في أوربا ، ولذلك أصدر أمر بنزع حجاب النساء في الاماكن العامة ،ألا ان الامر لقي معارضة شديدة من قبل المجتمع الايراني وامتنع النسوة الخروج من بيوتهنَ خوفاً من تطبيق الامر عليهنَ بالقوة[113] ،وحاول رضا شاه لتسهيل الامر على الايرانيين حينما طلب من زوجته زيارة ضريح السيدة فاطمة المعصومة في قم دون ارتداء الحجاب فأثار ذلك حفيظة الزوارفي الضريح ورجال الدين مما اضطر سادن الضريح منعها من الدخول فما كان من رضا شاه الا الحضور بنفسه ودخوله الضريح بحذائه وضربه السادن بالسوط[114].وكرد فعل من قبل الشاه فقد أمر كبار الموظفين في الدولة لمنع زوجاتهم من ارتداء الحجاب وامر بفتح مجالس ومنتديات مختلطة[115] ، الامر الذي جوبه برفض شديد من قبل رجال الدين والمجتمع لا سيما الطبقة العاملة وحتى النساء وأعلنوا في أكثر من مدينة ولا سيما المدن الدينية منها كمشهد وقم عن رفضهم لهذا القرار وكل اجراءات الشاه بهذا الصدد وحدثت مواجهات بين الاهالي والشرطة [116]، الا ان رضا شاه أصر على موقفه وأصدر قانوناً لمنع الحجاب ومعاقبة كل من ترتديه وأطلق الاحتفالات في مدن عدة وفي المدارس والجامعات شارك فيها المؤيدون له من النساء وقد خلعنَ حجابهنَ[117] ، وسعى الشاه الى تغيير قوانين الاحوال الشخصية شأنه شأن اتاتورك في تحديد سن الزواج ومنع تعدد الزوجات ومنح المرأة حق الطلاق بل وأضاف اليها اجراءات جديدة بأجباره موظفي الدولة من الشباب بالزواج خلال فترة معينة والا سيطرد من الوظيفة، كذلك فتح سجلات المحاكم المدنية لتسجيل عقود الزواج ، ومعاقبة الذين لا يسجلون عقودهم ويكتفون بالعقد الشرعي[118] ، وضمن السياق نفسه فقد عمل رضا شاه على اعطاء المرأة حق الدراسة في المدارس

والجامعات وتأسيس منتديات ونوادي خاصة بهنَ وجمعيات خيرية لتعليم الحرف والصناعات اليدوية والسماح لها بالمشاركة بالفعاليات الاجتماعية والوظائف الرسمية وأمر بعدم اعطاء النساء المحجبات شهادات التخرج وعدم دفع رواتب الموظفات منهنَ، وحرص وزوجته المشاركة في كثير من الفعاليات الرياضية والفنية[119]. وبالرغم من التشابه الكبير بين اجراءات اتاتورك ورضا شاه في المجال الاجتماعي، الا ان الاختلاف بينهما كان كبيراً من حيث مستوى الرفض والمعارضة ضد أجراءات الشاه الذي كان يعلم أنه سيلاقي هذه المعارضة، فحاول منذ البداية تجنب الاصطدام بالمؤسسة الدينية وقدم لها الاغراءات المادية والمعنوية، ألا أن قوة هذه المؤسسة وقوة تأثيرها على المجتمع الايراني وأمكانياتها الاقتصادية والمادية الكثيرة وامتلاكها الاراضي والاملاك التي تتبع الاوقاف والمراقد الدينية ، بل وحتى امتلاكها الاسواق والمحال التجارية والاراضي الزراعية ،جعل منها قوية بما يكفي ومكتفية ذاتياً لمواجهة الشاه وعدم الانصياع لأغراءته[120].هذا الامر جعل من رضا شاه يؤخر من مواجهته مع المؤسسة الدينية حتى استتب له الامر وسيطر على الوضع في ايران واعاد تنظيم جيشه وادارته السياسية ، فبدأ بمحاربة هذه المؤسسة بمصادرة الاراضي والممتلكات التجارية والزراعية وتقليص اعداد رجال الدين في المجلس النيابي وعدم الاعتراف بعقود الزواج التي تصدر منهم والتي كانت تدر عليهم مبالغ مجزية وتطوير التعليم الحديث لأضعاف دور التعليم الديني[121]. في المجال الثقافي اهتم رضا شاه بالطبقة المثقفة ولا سيما الدارسين منهم في أوربا وعدهم السلاح الذي سيواجه به العادات والتقاليد القديمة ،وارتبط الاهتمام بهم بتطوير التعليم وتنفيذ برامج واسعة لأحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وبناء جيل جديد من الاطفال الذين سيشكلون رجال ايران الحديثة في المستقبل[122] ، ولأجل تنفيذ ذلك بدأت حركة واسعة لأنشاء المدارس وازدادت اعداد الطلبة وتم ادخال الكثير من المناهج الحديثة ، فضلاً عن زيادة ملحوظة في عدد المدارس الخاصة والاجنبية التي تُدار من قبل البعثات التبشيرية [123]، وتتويجاً لهذا التوجه فقد أقر مجلس النواب الايراني قانون التعليم الاجباري وارسلت الدولة أعداد كبيرة من الطلاب للدراسة خارج ايران[124]، وقد شمل ذلك الاهتمام بالتعليم الجامعي وتأسيس جامعة طهران 1934م والتي اهتمت بفتح كليات لجميع الاختصاصات الصرفة والانسانية، وأهتمت كلية الآداب على وجه التخصيص بأصلاح وتحديث اللغة الفارسية والغاء المفردات الدخيلة عليها من اللغات الاخرى ولا سيما العربية ، وظهر توجه قوي من قبل القوميين بتقليد تركيا في هذا المجال وتغيير الحروف الفارسية من الحرف العربي الى اللاتيني ، ألا ان هذا التوجه فشل بسبب المعارضة القوية ولا سيما من رجال الدين الذين اعتبروا الحرف العربي يُعد امتداداً لأرث ايران الاسلامي ، ألا ان السلطات الحاكمة والقوميين عوضوا ذلك بتغيير اسماء الاشهر والايام العربية بالفارسية وأُعيد الاحتفال بالأعياد القومية الفارسية القديمة واحياء التراث والاثار الفارسية[125].وضمن السياق نفسه فقد لجأ رضا شاه الى استعمال القوة والعنف مع القوميات غير الفارسية القاطنة في ايران وجعل السمة الفارسية هي الاساس للمجتمع الايراني وطمس كل ثقافات وتراث تلك القوميات بل ومنعهم حتى من استخدام لغتهم الاصلية[126]. في مجال القضاء أتخذ بعض الخطوات المهمة في جعل القضاء مدنياً وتقليل سيطرة المحاكم الشرعية ورجال الدين وأهتم بوزارة العدل وتوظيف ابناء الطبقة الوسطى والمثقفة منها وقد شرع بأعادة تنظيم الوزارة على

اسس عصرية وتم تشريع القانون الجزائي عام 1926م والقانون المدني عام 1928م الذي اشتقت اغلب مواده من القانون المدني الفرنسي والغيت كافة الامتيازات التي تمتع بها الاجانب في ايران[127].

وضمن الجانب الاجتماعي اولى رضا شاه اهتماماً بقطاع الصحة والمستشفيات وتطويرها وامدادها بالاجهزة الحديثة وبناء اعداد اخرى من المستشفيات توزعت على المدن الايرانية واستخدام الخبراء الاجانب لتدريب الكادر الطبي والصحي الايراني وافتتاح كلية الطب بجامعة طهران، كذلك ارسال الاطباء الى اوربا لدراسة وتطوير قدراتهم العلمية وكذلك القيام بحملات التلقيح من الامراض المعدية والتعاون مع المنظمات الدولية في هذا المجال وزيادة التخصيصات المالية لهذا القطاع[128].

رابعاً : الجانب العسكري :

لاشك ان الجانب العسكري والاهتمام بالقدرات العسكرية والتقنية للقوات المسلحة من اولويات اتاتورك ورضا شاه نظراً للارتباط المباشر لكلا الشخصين بهذه المؤسسة وكونهما عسكريين منذُ النشأة وقائدين للجيش والدولة التي بُنيت بأيديهما، فأتاتورك استلم زمام الامور بعد انهيار الجيش العثماني واعاد تنظيم قواته ليقود حرباً للاستقلال نتج عنها تحرير البلاد وتأسيس تركيا الحديثة ، مما اعطى هيبة وقدسية كبيرة للجيش التركي في نفوس الاتراك وجعل منه مؤسسة مستقلة تتبعه بشكل مباشر وأرتبط تأسيسه بوصوله للسلطة عام 1923م[129] ، الذي اوله اهتماماً كبيراً كونه ممثل عماد الدولة وبانيها وأهتم بتسليحه وزيادة اعداده على الرغم من اعتراض الدول الاوربية على ذلك ، الا انه حاول التقليل من التخوف الاوربي لتطوير الجيش التركي من خلال اعلان سياسته السلام في الداخل والسلام في الخارج ولا تدخل للجيش في شؤون السياسة في اشارة الى ان مهمة الجيش هي الدفاع عن البلاد وكما ثبت ذلك في الدستور التركي ان الجيش هو المؤتمن على سلامة البلاد الداخلية والخارجية[130]. وبسبب مهنية اتاتورك العسكرية وقيادته للمقاومة وتحرير تركيا وبناء الدولة الحديثة فقد اعاد تأسيس الجيش على يديه واصبح قائداً عاماً له، وله الولاء المطلق ولم يشهد عهده اي حركة مضادة من قبل الجيش او من قبل اي قوة مسلحة رسمية اخرى ، وعليه لم يكن الجيش التركي طيلة عهده رقيباً على الدولة مؤسساتها بل هوهةاحدى مؤسساتها تتلقى الاوامر من الرئيس وقادتهم الذين يعينهم ، واحتفظ اتاتورك برتبة مارشال وهي اكبر رتبة عسكرية في الجيش[131].

وينطبق نفس المعنى فيما يخص اجراءات رضا شاه في الجانب العسكري ، فهو ابن هذه المؤسسة وتدرج في المناصب عن طريقها ومنها قاد انقلاباً وتغيراً في ايران مؤسساً دولته الحديثة ،وعليه حظيت ميزانية القوات المسلحة بالاهتمام الكبير من لدن الشاه ، واضاف اليها بناء قاعدة صناعية تتبعها توفر الحاجات الضرورية لها من قطع الغيار والبنادق والطلقات الخاصة بها وأستعانته بالخبراء الاجانب لتطوير وتدريب الجيش ، واحتل الالمان مكانة مميزة في مجال تقديم الدعم للجيش الايراني [132]، وزاد الاهتمام بالصناعة العسكرية في عهد الشاه بأنتاج اسلحة متوسطة وثقيلة كالهاونات والمدافع وانشاء مصانع البارود والمتفجرات وانتاج الديناميت ، وتطورت هذه الصناعة في العام 1938م بأنشاء مصنعاً لتجميع الطائرات وبمساعدة بريطانيا التي استورد منها ومن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاسلحة المختلفة والاعتدة[133]، ونظراً لآهتمامات الشاه بمنطقة الخليج العربي وطموحاته في توسيع النفوذ الايراني فقد اهتم بالأسطول البحري والموانئ البحرية ومن ثم

شراء فرقاطتين ايطاليتين للقوة البحرية الايرانية الجديدة المشكلة عام 1927م ،والتي اطلق عليها القيادة الجنوبية والتي زودت بالسفن والزوارق البحرية المسلحة ومن مناشئ المانية وايطالية، وقام رضا شاه ببناء قاعدتين بحريتيين احدهما في الشمال على سواحل بحر قزوين والثانية في المحمرة وذلك عام 1930م[134]. أن كلا الزعيمين مصطفى كمال اتاتورك ورضا شاه بهلوي قد جعلا من المؤسسة العسكرية الركن الاساس في بناء الدولة والذي ارتبط بهما بشكل مباشر وانيطت القيادة العامة بهما ،ولذلك كان عهدهما من اكثر العهود هدوءاً في مجال الاضرابات او الانقلابات العسكرية

الخلاصة والاستنتاجات:

أفرزت الحرب العالمية الاولى واقعاً سياسياً جديدا لأغلب دول العالم فرضته نتائج هذه الحرب والمساومات التي عقدت أثنائها أو بعدها، وكان من أبرز هذه النتائج هو تشكيل دول حديثة مستقلة عن النظم السياسية السابقة التي كانت تتبعها ، وكان من ابرز هذه الدول هو تأسيس دولة تركيا الحديثة بنظامها الجمهوري على انقاض انهيار الدولة العثمانية وقيام مملكة ايران البهلوية بعد الغاء الحكم القاجاري، وعلى الرغم من اختلاف شكل النظام السياسي في كلا الدولتين الا انهما اشتركا بعامل متشابه رئيسي الا وهو زعامة هاتين الدولتين وهما كلُ من مصطفى كمال اتاتورك مؤسس الجمهورية التركية ورضا شاه مؤسس المملكة البهلوية وقد تشابه الشخصان في طريقة نشوء وتكوين شخصيتهم القيادية وطريقة وصولهم الى زعامة وسدة الحكم في بلادهم من حيث تاريخهم الاجتماعي والسياسي والعسكري وتمتعهم بشخصية وكارزما قيادية مميزة أسرعت في وصولهم الى السلطة ، ألا انهما اختلافا في طبيعة النظرة لهذه السلطة ، حيث رأى الاول أن النظام العثماني بصيغته الدينية والملكية الشرقية القديمة لا تحقق لتركيا مكسباً بين دول العالم الحديث لا سيما بعد انهيار الامبراطوريات الاستعمارية وبناء عالم جديد مبني على الحداثة في مؤسساته ونظمه الدستورية والاجتماعية. بينما كان لرضا شاه رأي مختلف لأتاتورك في قضية مواكبة التطور العالمي في بقاء النظام الملكي بشرط الغاء النظام السابق وبناء نظام ملكي جديد ولذلك قام بالغاء النظام القاجاري وأعلن المملكة البهلوية في أشارة واضحة بأن النظام القاجاري يمثل عهداً قديماً في النظام السياسي والثقافي لأيران. بالنسبة الى تجربة مصطفى كمال اتاتورك فقد ادرك ان بناء دولة حديثة يجب ان تعتمد النهج الاوربي في ادارة مؤسسات الدولة ، وتغيير الكثير من ملامح الارث الاجتماعي والثقافي لتركيا في العهد العثماني، وقد بدأ بهذه الاجراءات بالاعتماد على ماتم الحصول عليه بعد سيطرة جمعية الاتحاد والترقي غلى السلطة بعد خلعها السلطان عبدالحميد الثاني والعودة الى العمل بدستور 1876م وباء قاعدة دستورية وبرلمانية يسيطر عليها الاتحاديون اصحاب الفكر الليبرالي الحر ، وكان سقوط العثمانيون ونجاح اتاتورك بتحرير البلاد واعلان الجمهورية عام 1923م ، التي اعتمدت النظام العلماني الحر الليبرالي. فرض اتاتورك نفسه كقائد اوحد لتركيا وقائدا عاما للجيش مما اعطاه قوة حقيقية لتنفيذ افكاره في الغاء اغلب مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية ، وفرض التراث التركي القومي واللغة والكتابة وتغيير اللالبسة التقليدية باخرى اوربية وتحجيم دور المؤسسات الدينية في المجتمع ، واسس لذلك حزب الشعب الجمهوري الذي عده حزب الشعب الاوحد وجعل من مبادئه الست اساس النظام الساسي للمرحلة القادمة.

وبعد ان اطمأن اتاتورك على وضعه السياسي والامني بدأ بحركة تحديث واسعة شملت اغلب مؤسسات الدولة في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والمالية اعتمدت تنظيم العمل بهذه المؤسسات ورفدها بالجديد من الاجهزة والمعدات والآلات لزيادة مردوداتها المالية ، ومن جانب اخر فقد جعل من سيطرة الدولة على مؤسسات الدولة المهمة مع اعطاء دور كبير للقطاع الخاص ورأس المال الحر ليكون ركنا مهما في تعزيز قدرات تركيا الاقتصادية وتقليل دور المؤسسات الاجنبية او المحلية للاقليات المرتبطة بها .

أما فيما يخص رضا شاه وسياسته التحديثية في ايران ، فأن حالة التمزق والتناحر بين طبقات الشعب وسيطرة الاقطاع والمشايخ والولاءات القبلية وفساد السلطة الحاكمة التي عايشها رضا شاه في بداية مشواره كانت السبب المباشر لنبذها من قبله فأراد جعل القانون فوق كل أعتبار، فضلاً عن أن التجارب التي قام بها بعض القادة في بلدانهم واعتبارهم من قبل رضا شاه مثله الاعلى الذي يحتذى به كالتجربة الكمالية والتجربة الهتلرية كانت الدافع الاول له من اجل انقاذ بلاد فارس من حالة الفوضى والفساد التي كانت تعيش فيها الى حالة الاستقرار وسيطرة مؤسسات الدولة على كافة مرافق البلاد.

ان الثورة التحديثية بنظرتها الغربية التي قام بها رضا شاه تُعد من الانجازات الكبيرة أنذاك حيث أنها طالت معظم المجالات الحياتية سواء كانت عسكرية والتي اعتبرها مصدر قوته أو أقتصادية وأجتماعية وأدارية فهي نقلت ايران من حال الى حال اخر بفضل رضا شاه على الرغم من كثرة المناوئين له ، كما ان الصراع بين المؤسسة الدينية والنظرة العلمانية التي قادها رضا شاه تُعد كسراً للمنظومة التي كانت قائمة منذُ القرن السادس عشر وهو بذلك خرق كل الحدود المرسومة له.

أن السياسة الخارجية في عهده كانت تقوم على ايران اولاً فهو دخل في صراعات مع القوى الكبرى انذاك من اجل تخليص بلاده من التبعية للاستعمار ، كما انه دخل في علاقات خارجية طيبة مع الدول ونظم الاستثمارات وحاول أن يوفر الحماية لأنجازاته الداخلية من خلال تحالفه مع الدول المجاورة له.

الهوامش :

([1]) عبد الوهاب القيسي ، " حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وتاثريها في العراق 1839-1877م " ، مجلة كلية الاداب ، العدد 3 ، بغداد ، كانون الثاني ، 1961م ، ص 111 .

([2]) محمود رئيف افندي ، التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانية ، ترجمة : خالد زيادة ، (بيروت ، 1985م) ، ص8.

([3]) هدى درويش ، الاسلاميون وتركيا العلمانية ، (القاهرة ، 1998م)،ص37.

([4]) Bernard Lewis,The Emergonce of Modern Turkey,(London,1961),p:76.

([5]) N.S. Anderson,The Eastern Question,(New york,1966),p:88.

([6]) F.E. Bailey,British policy and the Turkish Reform movement,(Cambridge,1942),p:34.

([7]) Lewis,op.cit,p:100.

([8]) علي حسين الخربوطلي ، غروب الخلافة الاسلامية ، (مصر،د.ت)،ص190.

([9]) كولخانة : وتعني بيت الورد وهو احد القصور السلطانية في استانبول ، صدرت منه الارادة السلطانية للأئحة الاصلاح

([10]) E.peare,Turkey and its people,(London,1911),p:53.

([11]) ياغي اسماعيل احمد ، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث ، (د.م،1998)،ص133.

(12) Stanford Shaw and Ezel shaw,History of the Ottoman Empire and the modern Turkey,(London,1977),p:12.
(13) احمد عبد الرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني ، (بيروت،1982م) ، ص ص 179، 204 .
(14) عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ الشعوب الاسلامية ، (القاهرة،1989م)،ص ص 170 ، 175 .
(15) محمد علي الصلابي ، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط ، (د.م،2000)،ص363 ؛ تاشيانار عمر ، اثر التقاليد العثمانية على تطور النظام السياسي التركي ، مجلة شروق نامة ، العدد 7 ، 2010م ، ص12 .
(16) عمارة محمد ، الجامعة الاسلامية والفكرة القومية ، (القاهرة،1994م)،ص ص 48-52 .
(17) محمد جميل بيهم ، فلسفة التاريخ العثماني ، (بيروت،1954م)،ص160.
(18) Harry Luke,the old Turkey and the new,(London,1955),p:7.
(19) Lewis,op.cit,p:180-182.
(20) Ghassan R.Atiyyah,Iraq:1980-1921,Asocio-bolitical study,(Beirut,1973),p:69.
(21) هانز كوهين ، عصر القومية ،ترجمة : عبد الرحمن صدقي ، (القاهرة ،1964)،ص160.
(22) محمد جميل بيهم " تركيا الاتحادية " ، مجلة الهلال ، ع:7 ، السنة :32 ، القاهرة ، 1924م ، ص698.
(23) Hamza Erogiu,Turk in Kilap Tarihi,(Istanbul,1982),s:330
(24) للتفاصيل انظر : كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الاسلامية ، ترجمة : نبيه امين فارس ومنير البعلبكي ، ط7 ، (بيروت ،1977م)،ص 450-490.
(25) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، (الموصل،1992م)،ص ص 67-133.
(26) نادر شاه : ولد في العام 1688م في خراسان من عائلة فلاحية بسيطة ، اسر من قبل الاوزبك في عمر الثامنه عشره وبعد هروبه تطوع في الجيش الى جانب حاكم افشار بابا علي بيك الذي زوجه ابنته وعن طرق ذلك وصل الى حكم خراسان ، وبعد تدهور الاوضاع في ايران وسقوطها تحت الاحتلال الافغاني تمكن نادر شاه من قيادة الجيش القاجاري وتحرير البلاد والسيطرة على ايران بالكامل في العام 1738م . ينظر : ابراهيم خليل احمد و خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص، 52-56.
(27) كريم خان الزند : وهو احد القادة الذين برزوا بعد مقتل نادر شاه واستطاع السيطرة على مقاليد الحكم في ايران واتخذ شيراز عاصمة للدولة عام 1765م ولقب نفسه بوكيل الدولة ولم يقبل بلقب الشاه وتمتعت ايران في عهده بفترة رخاء وازدهار في مجالات عدة ، ينظر : المصدر نفسه ، ص ، 57-59.
(28) ارنولد ابراهيمان ، ايران بين ثورتين ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، ج1 ، (بغداد،1983م)،ص76.
(29) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، المصدر السابق ،ص84.
(30) للتفاصيل انظر : علي خضير عباس المشايجي ، ايران في عهد ناصر الدين شاه 1848-1896م ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1987م ، ص98-110، وهو الامتياز الذي منحه الشاه ناصر الدين في حق بيع وشراء التبغ في ايران لصالح الشركة البريطانية ، مما اثار استياء عام وصل الى تحريم المرجع الديني محمد حسن الشيرازي استعماله عام 1891م ، انظر : عبدالله الفياض ، " الصلة بين حركة التجديد والاصلاح في العراق وحركة الافغاني الاصلاحية " ، المجلة التاريخية ، بغداد ، 1974م ، ص76 .
(31) ارنولد ابراهيمان ، المصدر السابق ، ص75-78.
(32) علي اكبر سياسي ، " ايران في القرن التاسع عشر" ، ترجمة : نجيب العقيقي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، صيف ، 1959م ، ص ص 85-90.
(33) كارل بروكلمان ، المصدر السابق ، ص175.
(34) ارنولد ابراهيمان ، المصدر السابق ، ص105-115.
(35) E.G.Hrowne,The prsian revolution of 1905-1909,(London,1910),p.p:120-123.
(36) Ahmed Amin , Turkey in the world ,(London, 1930), p,76.
(37) محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة ، (بيروت ، 1946)، ص 28.
(38) للتفاصيل أنظر : حنا عزو بهنان ، التطورات السياسية في تركيا 1919- 1923م ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1989.
(39) المصدر نفسه ، ص 144.

(40) شيفان لورانت ، " اتاتورك الذئب الاشهب طفولته شبابه " ، ترجمة : فيصل عبدالله ، مجلة المناهل ، السنة 1 ، العدد 3 ، بغداد ، تشرين الثاني ، 1937م ، ص17.
(41) محمد صبيح ، اتاتورك ، (القاهرة، 1945م)،ص55.
(42) صبيح عبد القادر ، كمال اتاتورك ، (مصر،1937م)،ص60.
(43) ه.س.ارمسترونج ، الذئب الاغبر ،(القاهرة ، 1936م)،ص185.
(44) مصطفى الزين ، اتاتورك وخلفاءه ، (بيروت،1982م)،ص ص 15-20.
(45) خضير مظلوم فرحان البديري ، فصول من تاريخ ايران الحديث والمعاصر، العهد القاجاري ، ج1 ، (النجف،2008)،ص ص 100-102.
(46) Donald N.Wilber,Contemborary Iran,(London,1963),p:111.
(47) كمال مظهر احمد ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، (بغداد،1985م)،ص107.
(48) همايون كاتوزيان ، " الاتجاهات الوطنية في ايران 1921-1926م " ، ترجمة : هاشم كاطع لازم ، مجلة الخليج العربي ، مجلد 16 ، العدد 1 ، 1984م ، ص58 .
(49) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص140.
(50) تيزي كوفيل ، ايران الثورة الخفية ، ترجمة : خليل احمد خليل ، (بيروت، 2008م)،ص23 .
(51) حسن كريم الجاف ، موسوعة تاريخ ايران السياسي من سقوط الدولة القاجارية وظهور رضا شاه الى سقوط النظام البهلوي في عهد محمد رضا شاه ، المجلد 4 ، بيروت ، 2001م ، ص44.
(52) المصدر نفسه ، ص46.
(53) ينزي كوفيل ، المصدر السابق ، ص33.
(54) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص105.
(55) جون ليمبرت ، ايران حرب مع التاريخ ، ترجمة : حسين عبد الزهرة مجيد ، (البصرة،1992م)،ص110.
(56) ارنولد ، ابراهيمان ، المصدر السابق ، ص187.
(57) جون لامبارد ، المصدر السابق ، ص ، 113.
(58) محسن حمزة حسن العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960م ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، 1989 ، ص22.
(59) عزيز خانكي ، " ماذا فعل مصطفى كمال لتركيا " ، مجلة المجلة الجديدة ، السنة 7 ، العدد 5 ، مصر ، 1938م ، ص90-91.
(60) امين سعيد ، " كيف ينتخب رئيس الجمهورية التركية " ، مجلة الشرق الادنى ، السنة 1 ، العدد 3 ، القاهرة ، 1926م ، ص4 .
(61) محسن حمزة حسن العبيدي ، المصدر السابق ، ص27 .
(62) وليم لانجر ، موسوعة تاريخ العالم ، ج7 ، ترجمة : محمد مصطفى زيادة ، (القاهرة،1969م)، ص2896.
(63) مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص216 .
(64) Lewis,op.cit,p:78.
(65) طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في ايران 1941-1953م ، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1990 ، ص14 .
(66) ابراهيمان ، المصدر السابق ، ص190.
(67) خضير فرحان مظلوم البديري ، التاريخ المعاصر لايران وتركيا ، (النجف،2009)،ص84.
(68) حسن كريم الجاف ، المصدر السابق ، ص74.
(69) Lewis,op.cit,p:286.
(70) ز.ي.هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث ، الشرق الاوسط ، ترجمة : مصطفى الحسيني ، (بيروت،1973م)،ص225.

(71) كان حزب الشعب الجمهوري قد اقر في منهاجه ستة مبادئ اساسية تمثل الفلسفة الكمالية وهي (الجمهورية ، القومية ، الشعبية ، العلمانية ، الدولتية ، الانقلابية) ، للتفاصيل أنظر :
Show,op.cit,p:375-378.

(72) Nuri Eren,Turkey today and tomorrow, (New york,1963),p:100
(73) عزيز خانكي ، ترك واتاتورك ، (مصر،د.ت)،ص61.
(74) هوشلاغ ، المصدر السابق ،ص240.
(75) د.ك.و.ملفة 311/718،و.240 شباط المعامل التركية ، 1937م ، ص166.
(76) ديزموند ستيورات ، تاريخ الشرق الاوسط الحديث ، ترجمة : زهدي جار الله ، (بيروت،1974م)،ص233.
(77) محمد كامل محمد عبد الرحمن ، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1988م ، ص14 .
(78) خضير فرحان مظلوم البديري ، التاريخ المعاصر لآيران ... ،ص85.
(79) فوزية صابر محمد ، ايران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية 1918-1939م ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، 1986م ، ص233 -234.
(80) شكري زيدان ، " التعليم والثقافة في تركيا ، كيف يسعى الاتراك لئن يصيروا امة واحدة ، مجلة الهلال ، السنة،36 ، ج5 ، القاهرة ، 1928م ، ص431 .
(81) Nuri Eren,op.cit.p:110.
(82) G.C.Hurewitz,Middle East politics,(London,1969),p:426.
(83) William Hale,the political and Econamic Development of Modern Turkey,(London,1985),p:50-57.
(84) د.ك.و ، ملفه ،311/720 ، و 28 ، التشكيلات الاقتصادية الجديدة في تركيا ،ص190-192.
(85) عزيز خانكي ، ماذا فعل مصطفى كمال لتركيا ، ص65-75.
(86) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص264 .
(87) نعيم جاسم محمد الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في ايران 1925-1941م ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 2002 ، ص90-92 .
(88) المصدر نفسه ، ص95 .
(89) عزيز خانكي ، ماذا فعل مصطفى كمال ، ص98 .
(90) محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص330-331 .
(91) د.ك.و ، ملفة 311/719/و 360 ، الادارة المالية الحديثة في تركيا ، ص206 .
(92) جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة : جعفر الخياط ، ج1 ، (بغداد،1964م) ، ص170-171 .
(93) محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص323 .
(94) د.ك.و، ملفة ، 311/720،و22 ، (ابدال النقود التركية) ، ص130-133.
(95) سعيد سنو ، تركيا الكمالية ، (بيروت،1938م)،ص139 .
(96) د.ك.و ، ملفة 311/719 ، و 26 ، (تقوية الاسطول التركي) ، ص144 .
(97) محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص325-328.
(98) نعيمة جاسم محمد الدليمي ، المصدر السابق ، ص94 .
(99) احمد محمود السامرائي ، رضا شاه بهلوي نهضة ايران الحديثة ، (القاهرة ، د.ت)،ص153 .
(100) نعيم جاسم محمد الدليمي ، المصدر السابق ، ص97 .
(101) عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين ، (القاهرة ، 1973)، ص101.
(102) محمد وصفي ابو مغلي ، ايران دراسة عامة ، (البصرة ،1985م)،ص294.
(103) محمد محمد توفيق ، كمال اتاتورك ، (القاهرة،1936م)،ص150 .
(104) محمد عبدالله عنان ، " صور ومشاهد اجتماعية في تركيا الجديدة " ، مجلة الهلال ، السنة 36 ، القاهرة ، نيسان 1927م ، ص89 .
(105) BenuÇakmak, " Tanzamattan Cumhuriyete Uzanan çizgide Osmanllda Kadin hareketleri Dönemin Tiyatro Sunda Kadinin Temsil Ve Kadin Sorunu,"dergipark,volo,Issue 18,2011,p:59.

(106) Deniz Uçak,Hering and Remem birang : buliding prosess: Kadinlar Düngasi :and Turk Kadin yolu, the degree if master og Science in the departmant of Lnternatioual relation, October,2018,p.p:74-78.
(107) Nihan Altinbas," Marriage and Divarce in the late Ottoman Empire : Socal upheaval,womin[s] rights and the need for famaily law,"Journal of famaily History,Ankara,2014,p p 5-7.
(108) عزيز خانكي ، ترك واتاتورك ، ص30-40 .
(109) رينيه مارشان، " نهضة الشعب التركي " ، مجلة الهلال ، العدد 4 ، السنة 36 ، القاهرة ، نيسان 1928م ، ص430.
(110) انور الجندي ، قضايا الاقطار الاسلامية ، (القاهرة ، 1946م) ، ص15-25 .
(111) محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص250-286 .
(112) E.Sanasarianm,The Womans women,s right Movement Mentin Iran,(New york,1982),p:60.
(113) حسين فلاح زاده ، رضا خان وتوسعة ايران ، (تهران،1391ش) ، ص178.
(114) علي حضرت همايون ، محمد رضا بهلوي شاهنشاه ايران ، مأموريت براي وطنم ، (تهران ، د.ت)،ص314.
(115) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 311/746،تقرير من القنصلية الملكية العراقية في كرمنشاه الى وزارة الخارجية العراقية في 1935/11/7م ، ص211.
(116) بهروز حماني ، بهلوي هاز استبدادات مزجام ، (تهران ،د.ت)،ص56.
(117) علي طهراني ، قانون رفع الحجاب در ايران ، (تهران،1392ش)،ص77.
(118) F.O.371/2322 from Tehran,To : fo,30/10/1938,p:113.
(119) محمد وصفي ابو مغلي ، المرأة الايرانية خلال العهدين البهلوي والخميني ، (البصرة،1985م)،ص34-40 .
(120) صادق زيبا كلام ، الثورة الاسلامية في ايران الاسباب والمقدمات ، ترجمة : هويدا عزه محمد ، (القاهرة،2004م)،ص380-385.
(121) F.O.371/21354,from:Tehran,To F.o.22/9,1928.p:135.
(122) محمد وصفي ابو مغلي ، ايران دارسة عامة ، ص294 .
(123) خضير مظلوم فرحان البديري ، التاريخ المعاصر لأيران ، ص86 .
(124) امجد عبد الغفور محمد ، الدين والتحديث في ايران ، دراسة موقف المؤسسة الدينية من عملية التحديث في ايران 1900-1979م ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقة ، الجامعة المستنصرية ، 1988م ، ص151.
(125) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص140 .
(126) حسن كريم الجاف ، المصدر السابق ،ص74 .
(127) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص390 .
(128) جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص230 .
(129) نوبار هوفسيان (المحرر) ، تركيا بين الصفوة البيوقراطية والحكم العسكري ، (بيروت،د.ت)،ص75.
(130) Suatilhin,Atatürk Ve Askerlak:Düşünce Ve Uygulamlmalari,Atatürk Araştirma,Merkezi,1990,p:88.
(131) www.m.marefe,org
(132) امال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين 1906-1977م ، (بيروت ،1999م)،ص40
(133) امجد عبد الغفور محمد ، المصدر السابق ، ص90
(134) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص202 .

تجربة التحديث عند مصطفى كمال اتاتورك ورضا شاه بهلوي
دراسة مقارنة

أ.م.د. محمد داخل كريم أ.م.د. شذى فيصل رشو

The experience of modernity by Mustafa Kemal Ataturk and Reza Shah Pahlavi. A comparative study

Dr. Mohammed Dakhil Kareem **Dr. Shatha Faisal Rasho**
University of Al-Hamdaniya
dr.mdksh@gmail.com

Abstract:

The process of reform in the various institutions of states that would transfer the states from an old or a conservative reality to a more renewed reality is commensurate with the requirements of development in the world.This process can be called modernity. It is the trait that distinguished Turkey and Iran during the establishment era through the arrival of Mustafa Kemal Ataturk and Reza Shah Pahlavi to power. They started with several procedures and actions that were in the form of issuing a series of laws and regulations in addition to instructions that included the constitutional aspect And organizing political work in a way that guarantees the release of public freedoms, strengthening the parliamentary system and guaranteeing civil rights, as well as developing the performance of economic institutions to ensure the realization of public and private benefit and increasing the resources of the two countries. As well as the decisions included the social and cultural aspect and the change of some general practices related to customs and traditions And also ancient cultures in proportion to the new reality. The special upbringing of both leaders from a military and leadership hierarchy in her success made a change, especially through their emergence in the process of building the modern state. Leading the country strongly and firmly through new liberations against society despite strong opposition to some of them, especially in Iran, especially in the social and cultural aspect, and facing the religious establishment there. The two leaders benefited from their military history and fully controlled the military, which created a state of political stability and the absence of strong opposition, which contributed positively to the modernization process in Turkey and Iran.

Keyword: Modernity-Ataturk-Reza Shah.